

3 الانظمة الاقتصادية

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه، ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والاسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعد جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

أ/ النظام الاقتصادي الرأسمالي.

النظام الرأسمالي أو ما يعرف بالنظام الليبرالي أو اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والتوسع في مفهوم الحرية، وبما ان الرأسمالية تعزز الملكية الفردية، فنها تقلص الملكية العامة، ويقتصر دور الحكومة فقط على الدور الرقابي.

ويسعى الفرد في النظام الرأسمالي الى تحقيق اكبر مصلحة خاصة ممكنة، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولى توزيع الموارد الاقتصادية من ارض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب اولويات معينة، فالسوق في ظل النظام الرأسمالي هو الذي يلعب هذا الدور.

ويتمتع النظام الرأسمالي الى اليوم بقدرته على التجدد والاستمرار وقابليته للاصلاح الامر الذي جعل غالبية دول العالم تتوجه نحو الاتجاه الرأسمالية.

أ.1/ نشأة النظام الرأسمالي:

كان السبب في ظهوره الثورة الصناعية وما قدمته من ابتكارات و سلع جديدة وازدهار التجارة، وكانت الدول الاوروبية منذ القرن 15م وحتى القرن 18م تقوم على نظام اقتصادي يسمى "النزعة التجارية" الذي يعتمد على زيادة الصادرات عن الواردات، وفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة لحماية المنتج الوطني ودعم الزراعة والصناعة المحلية حتى تنخفض اسعار صادراتها، وبعد ظهور الرأسمالية في منتصف القرن 18 على يد الاقتصاديين الفرنسيين، وفي سنة 1776 صدر كتاب "ثروة الامم"

للاقتصادي الاسكتلندي "ادم سميث" الذي وصف فيها مبادئ النظام الحر، وانتشر افكاره مع بداية القرن 19م وبدأت الحكومة البريطانية برفع قيودها التجارية، وتطوير اقتصادها الرأسمالي، ومن ثم انتشر هذا النظام في الدول الصناعية الاخرى.

أ.2/ أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1. البحث عن الربح بشتى الطرق والاساليب إلا ما كان غير شرعي لضرره، كالمخدرات مثلاً
2. تقديس الحرية والملكية الفردية وذلك بأن يستغل كل انسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها، وتوفير القوانين اللازمة لنمزاها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا بالقدر الادنى الذي يتطلب فرض الامن وحماية الارواح والممتلكات.
3. المنافسة والمزاحمة في الاسواق
4. اطلاق نظام حرية الاسعار وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض ففي بيع البضاعة والترويج لها.

أ.3/ عيوب النظام الرأسمالي:

1. نمو ظاهرة الاحتكار: يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل انتاج معين يقوم، بحيث لا يستطيع مشروع اخر منافسته، ويترتب على ذلك ان المحتكر يمكنه السيطرة على السوق من خلال تحديد الاسعار والكميات، وهكذا يؤدي الاحتكار الى استغلال المستهلكين لصالح اصحاب رؤوس الاموال.
2. التوزيع السيء للدخل والثروة: يركز النظام الرأسمالي على مجموعة من الاسس، أهمها الملكية الخاصة لعناصر الانتاج، فمن الطبيعي ان تركز عناصر الانتاج بين يدي فئة قليلة من المجتمع، وتبقى الغالبية المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بل يتعداه الى النواحي السياسية، اذ يمكن ان يصل نفوذهم الى ادارة شؤون الدولة، والحصول على اعلى المراكز فيها.
3. تزايد البطالة ووجود الازمات الدورية والتقلبات الاقتصادية: من اسباب الازمات في النظام الرأسمالي ان المنتجين لا يمكنهم ان يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الاجال الطويلة، وخصوصا في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة، وبالتالي فإن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما

يؤدي الى اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك، لذلك فان التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد هي من اهم سمات النظام الرأسمالي الحر فمرة ينتعش حجم النشاط الاقتصادي ومرة اخرى يقل حجم هذا النشاط.

كذلك فان ظهور المعدات والمصانع والآلات بشكل هائل وزيادة في الطاقة الانتاجية، لم يقابلها زيادة مماثلة في اعداد العمال، فتقل القدرة الشرائية، فيحدث تكديس في المنتجات، مما يجبر رجال الاعمال للاستغناء عن اعداد كبيرة من العمال، وبالتالي تظهر البطالة والبطالة تؤدي الى زيادة حدة الازمات.

4. الحرية الوهمية: الحرية التي يدعيها انصار المذهب الرأسمالي في الحقيقة هي ليست حرية مطلقة، اذ لا يتمتع بها الا فئة محدودة من الافراد، هي فئة مُلاك عناصر الانتاج، فحرية العمل مثلا، لا يتمتع بها العامل الجير الذي غالبا ما يعجز عن ايجاد العمل الذي يرغب فيها ويتناسب مع قدراته وكفاءته، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقات العاملة التي تكون غالبية الشعب، مما يجبرهم القبول بأي منصب عمل والرضى باجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد.